

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في الجزء غير الرسمي للاستماع إلى بيانات المنظمات غير الحكومية، أود أن أبلغ الوفود بأني تلقيت طلباً من ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للإدلاء ببيان في إطار جزء المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إلى اللجنة الأولى. ويذكر الأعضاء أن اللجنة قررت، في جلستها التنظيمية المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/71/PV.1)، إجراء المناقشة العامة خلال الفترة من ٣ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، مع عقد جزء غير رسمي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، يُخصص للاستماع إلى بيانات ممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد وصلت نائبة

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى نيويورك مساء أمس. ووفقاً لجدولها الزمني، فإنه ليس بوسعها تقديم عرضها سوى اليوم فقط. وفي ضوء المرونة المعهودة عن اللجنة في تحديد مواعيد جلساتها لاستيعاب القائمة المتجددة من المتكلمين، وبعد استئذان اللجنة، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في السماح لنائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإدلاء ببيان اليوم كجزء من المناقشة العامة قبل البيانات المقدمة من المجتمع المدني. تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة بيرلي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على كرمكم. وأتشرف للغاية بمخاطبة اللجنة الأولى اليوم لعرض التجربة الميدانية للجنة الدولية للصليب الأحمر وخبراتنا في مجال القانون الدولي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632045 (A)



دعا الفريق العامل في توصيته إلى أن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام الجميع للتفاوض على معاهدة لحظر الأسلحة النووية، بما يفضي إلى القضاء التام عليها.

وفي عام ٢٠١١، ناشدت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تشكل اللجنة الدولية جزءا منها، جميع الدول أن تجري بحسن نية مفاوضات لحظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها تماما وأن تنتهي من تلك المفاوضات على وجه السرعة وبصورة حازمة من خلال إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا، يستند إلى التعهدات القائمة والالتزامات الدولية. وترحب الحركة بحقيقة أنه، بعد خمس سنوات، قد تصبح هذه المفاوضات حقيقة واقعة من خلال عملية شاملة للجميع في إطار الجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن حظر الأسلحة النووية ليس سوى أحد التدابير اللازمة لضمان عدم استخدامها مرة أخرى أبدا والتخلص منها، فإنه يشكل أيضا لبنة أساسية لا غنى عنها لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكما هو الحال مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإن فرض حظر لا لبس فيه يشكل الأساس لترع السلاح وعائقا أمام الانتشار في آن معا. وسيكون ذلك خطوة طال انتظارها نحو تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتخاذ تدابير فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي والوفاء بالتعهدات المتكررة بموجب خطط العمل ذات الصلة بالمعاهدة.

ولئن كانت بعض الدول لا يمكنها حاليا الانضمام إلى مفاوضات حظر الأسلحة النووية، فإننا لا نزال ندعوها إلى اتخاذ خطوات مؤقتة عاجلة لخفض المخاطر المباشرة للاستخدام المتعمد أو العارض للأسلحة النووية. وتشمل هذه الخطوات تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب والخطط العسكرية

الإنساني، وذلك في سياق تناول بعض المسائل الحاسمة التي ستجري مناقشتها هنا. وترى اللجنة الدولية أن المناقشات بشأن الأسلحة ينبغي النظر في سياقها على الدوام في الأدلة على تكلفتها البشرية المنظورة في ضوء القيود الصارمة التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على استخدام الأسلحة. ونظرا لضيق الوقت، سأتلو نسخة مختصرة من البيان العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، والنص الكامل متاح لدى وفد اللجنة وعلى موقعنا الشبكي.

إن لدى الدول فرصة فريدة لجعل الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة منعظا لإحراز تقدم نحو حظر أكثر الأسلحة التي اخترعها الإنسان تدميرا على الإطلاق، ألا وهي، الأسلحة النووية، والإزالة الكاملة لها. ولدى المجتمع الدولي الآن أدلة دامغة على الآثار المروعة والطويلة الأجل وغير القابلة للزوال لتلك الأسلحة على الصحة والبيئة والمناخ وإنتاج الأغذية، أي على كل شيء تتوقف عليه الحياة البشرية. وتشمل هذه الأدلة نتيجة رئيسية خلصت إليها الدراسات التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتلك التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة، ومفادها عدم وجود قدرة كافية على الاستجابة للحالات الإنسانية لمساعدة ضحايا الأسلحة النووية. وقد أقرت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صراحة قبل ست سنوات بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وهو ما تم الإقرار به أيضا بعد ذلك في مشاريع قرارات عديدة اعتمدت بموافقة أغلبية كبيرة من الدول في اللجنة الأولى.

وبعد أن أقرت الدول بتلك العواقب، تقع على عاتقها الآن مسؤولية اتخاذ إجراءات حاسمة. ولديها فرصة غير مسبوقة للقيام بذلك، عملا بتوصية اعتمدت بتأييد كبير في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في آب/أغسطس. وقد

الدولي أدان هذا الاستخدام إدانة صريحة، لا تزال هناك ادعاءات باستخدام جديد للأسلحة الكيميائية في سورية وفي أماكن أخرى. وفي هذه الدورة للجنة الأولى، ينبغي للدول أن تعيد التأكيد على الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في النزاعات المسلحة من قبل أية جهة - من الدول أو من غير الدول - في أي نوع من أنواع النزاع المسلح. وتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول القليلة التي لا تزال خارج اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الانضمام إليهما دون تأخير.

إن النزاعات المسلحة الحالية والتي وقعت مؤخراً - كالتراعات في سورية وأوكرانيا، وأفغانستان، واليمن، والعراق وغزة - لا تزال تكشف عن الآثار المدمرة بصفة خاصة على المدنيين للأسلحة المتفجرة الثقيلة عند استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان. فالقنابل الكبيرة والقذائف ومنظومات أسلحة النيران غير المباشرة، مثل مدافع الهاون والصواريخ والمدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة وأنواع معينة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة يمكن أن تحدث تأثيرات عشوائية عند استخدامها في المراكز السكانية، نظراً لما لها من آثار واسعة النطاق. وبالإضافة إلى ارتفاع خطر وقوع خسائر عرضية في الأرواح وإصابات وحالات إعاقة بين المدنيين، تترع الأسلحة المتفجرة الثقيلة إلى التسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية، وبالتالي إحداث آثار مدمرة متعاقبة على الخدمات الأساسية المترابطة مثل الرعاية الصحية ونظم إمدادات المياه والكهرباء. وما زلنا ندعو الدول والأطراف في النزاعات المسلحة إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر الواسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان، بسبب الاحتمال الكبير لوقوع آثار عشوائية.

وأخيراً، من الواضح أن المعاناة البشرية الهائلة التي تتسبب فيها النزاعات المسلحة الوحشية، ولا سيما في أجزاء من الشرق

وتخفيض عدد الرؤوس الحربية الموجودة في حالة تأهب قصوى. وهذه التدابير وغيرها من تدابير الحد من المخاطر مستمدة من التزامات سياسية قائمة منذ أمد بعيد، بما في ذلك خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وينبغي تنفيذها بشكل عاجل. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، فإن أي مجازفة باستخدامها أمر غير مقبول. والبيئة الأمنية المعقدة اليوم تبرز الحاجة الملحة إلى حظر الأسلحة النووية، وكذلك إلى اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات للوفاء بالتزاماتها القائمة وتعهداتها السياسية، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية نهائياً.

وقد سلطت المناقشات في اللجنة الأولى الضوء على القلق المتزايد إزاء تسليح الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض عدائية، حيث تسعى جميع الدول تقريباً إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والمبادرات الدبلوماسية ينبغي أن تولي الاعتبار الواجب للعواقب الإنسانية البعيدة المدى المحتملة على كوكب الأرض التي قد تنجم عن شن هجمات مباشرة على السواتل ذات الاستخدام المزدوج أو عن الأضرار التي تلحق عرضاً بالسواتل المدنية، وللحدود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني بالفعل على أي شكل من أشكال الحرب، بما في ذلك في الفضاء.

إن ضعف النظم الفضائية التي تخدم الأنشطة المدنية الأساسية على الأرض يمثل تحديات كبيرة في كفالة الاحترام لقواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية المتعلقة بالتمييز بين الأهداف والتناسب واتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم، وهو ما يجب على الدول النظر فيه بدقة في مداولاتها بشأن الفضاء الخارجي.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر تشعر ببالغ القلق إزاء استخدام الأسلحة الكيميائية التقليدية والمرتبلة في سورية خلال السنوات الثلاث الماضية. وعلى الرغم من أن المجتمع

١٥/٠٠، في غرفة الاجتماعات هذه لبدء المرحلة الثانية من عملها، وهي المناقشات المواضيعية - المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع محددة - وعرض جميع مشاريع المقترحات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن رئيس الجمعية العامة يلقي خطاباً أمام اللجنة غداً. موجزات بيانات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى الذين سيشاركون في مناقشة يوم غد - بشأن موضوع "الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال" - عُممت مسبقاً سعيًا إلى حفز مناقشة تفاعلية.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات إلى الأمانة العامة هو يوم غد، الخميس ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ظهراً. ونود تذكير الوفود بأنه، بصرف النظر عن نشر المقترحات على الموقع الإلكتروني لتقديم القرارات، ينبغي للمقدمين الرئيسيين أن يقدموا رسمياً النصوص النهائية إلى الأمانة العامة. وينبغي أن يتم ذلك قبل الموعد النهائي، حتى يتسنى للأمانة العامة تجهيز الوثائق في الوقت المناسب، وبالتالي تعجيل وتيرة العمل الجماعي للجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.

الأوسط وأفريقيا، جاءت أيضاً نتيجة تدفق الأسلحة التقليدية للأطراف المتحاربة التي تتجاهل تماماً القانون الدولي الإنساني. وكما تشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل يومي في عملياتها الميدانية، فإن العمليات غير المسؤولة لنقل الأسلحة تعمل على تيسير الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات على منشآت الرعاية الصحية وأعمال الإرهاب والعنف الجنسي والجنساني. ويجب على جميع الدول الوفاء على سبيل الاستعجال بواجب ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في قراراتها المتعلقة بنقل الأسلحة. ويشمل ذلك الواجب حظر النقل وتقييم التصدير بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، التي تحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جميع الدول على الانضمام لها وتنفيذها بإخلاص. ومن شأن وقف إمدادات الأسلحة إلى أطراف النزاعات المسلحة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني أن يقلل من المعاناة الإنسانية ويسهم في نهاية المطاف في هئية الظروف لتحقيق الأمن الإقليمي والعالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة التنظيمي في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/71/PV.1)، تستمع اللجنة الآن إلى بيانات يدي بها ممثلو ٢٤ منظمة غير حكومية. أرجو من المتكلمين الإدلاء ببيانات موجزة، وألا تزيد على أربع دقائق. وتمشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لكي تتمكن من الاستمرار في إطار غير رسمي.

عُلفت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٠٠.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت جزء المناقشة العامة من عملها. الجلسة المقبلة للجنة الأولى ستعقد غداً، الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة